

الحسَنَائِلُ التَّسْعُ

الأستاذ الفقيه المحدث
الشيخ حامد مرزا خان الفرغاني المُنْكَافِي
تَرْبِيلُ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ



جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

الديانة النورية - سمانية - شارع السنين
ت/٨٢٦٢٨٥٦ ص.ب ١١٦٥



السِّرَّاتُ الْكَلِيْمَةُ

الأستاذ الفقيه المحمّد
الشيخ حامد مرزا خان الفرغاني الممتكاني
تزييل المدينة المنورة

مكتبة الايمان
المدينة المنورة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد الأولين
والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المسألة الأولى

(قال القدوري) (ولا الاستنجار على الاذان والحج وكذا الامامة وتعليم
القرآن) والاصل ان كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستنجار عليه
عندنا . وعند الشافعي رحمه الله تعالى يصح في كل مالا يتعين على الاجير لانه
استنجار على عمل معلوم غير متعين عليه فيجوز ولنا قوله عليه الصلاة والسلام
اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به وفي آخر ما عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى
آله وصحبه وسلم الى عثمان بن ابي العاص وان اتخذت مؤذنا فلا تأخذ على الاذان اجرا
ولان القرية متى حصلت وقعت عن العامل ولذا تعتبر اهليته فلا يجوز له
اخذ الاجرة من غيره كما في الصوم والصلاة ولان التعليم مما لا يقدر المعلم الا
بمعنى من قبل المتعلم فيكون ملتزما مالا يقدر على تسليمه فلا يصح

وبعض مشايخنا استحسنوا الاستنجار على تعليم القرآن اليوم لانه ظهر
النواني في الامور الدينية في الامتناع بضيع حفظ القرآن وعليه الفتوى هداية
من كتاب الاجارة ٣٠١

وفي البزاية ويكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد الاسبوع
وتقل الطعام الى القبر في المواسم واتخاذ الدعوة لقراءة القرآن وجمع الصلحاء والقراء
للتغنى او لقراءة سورة الانعام او الاخلاص والحاصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن
لاجل الاكل يكره وفيها من كتاب الاستحسان وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا اه
ولطال في ذلك في المراج وقال هذه الافعال كلها للسمعة والرياء فيعتز عنها
لانهم لا يريدون بها وجه الله تعالى اه ج ١ ص ٩٤١ رد المحتار

قال في الفتح ويكره اتخاذ الضيافة من الطعام من أهل الميت لأنه شريع في
السرور لاني الشرور وهي بدعة مستقبة.

روى الامام احمد وابن ماجه باسناد صحيح عن جرير بن عبد الله رضي الله تعالى
عنه قال كنا نمد الاجتماع الى أهل الميت ومنعهم الطعام من النياحة اه رد المحتار
ج ١ ص ٩٤٠ .

وبحث هنا في شرح التوبة بما روي عن جرير المار بمحدث آخر فيه أنه
عليه الصلاة والسلام دعت امرأة رجل ميت لما رجع من دفنه فجاء وجيء بالطعام
اقول وفيه نظر فانه واقعة حال لا عموم لها مع احتمال سبب خاص بخلاف حديث
جرير على انه بحث في المنقول في مذهبنا ومذهب غيرنا كالتشافعية والحنبالية
استدلوا بحديث جرير المذكور على الكراهية رد المحتار ج ١/٩٤١ .

ان القراءة بشيء من الدنيا لا تجوز وانما اغنى المتأخرون بجواز الاستتجار على
تأيم القرآن لا على التلاوة وعملوه بالضرورة وهي خوف ضياع القرآن ولا ضرورة
في جواز الاستتجار على التلاوة رد المحتار ج ١/٧٦٧ .

قال صاحب الطريقة في آخر الفصل الثالث في بعض امور مبتدعة باطلة أكب
الناس عليها على ظن انها قرب مقصودة وهذه كثيرة فلنذكر اعظمها منها وقف
الارواق سيما التقود لتلاوة القرآن او لأن يصلي نوافل لو لأن يسبح او لأن يهلل
او يصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم ويعطى ثوابها روح
الواقف او لروح من اراده .

ومنها الوصية من الميت باتخاذ الطعام والضيافة يوم موته او بعده وبإعطاء
درام معدودة لمن يتلو القرآن لروحه او يهلل او يسبح له او بأن يبيت عند قبره
رجال اربعين ليلة او اكثر او اقل او بأن يبنى على قبره وكل هذه بدع ومنكرات
والوقف والوصية باطلاق والمأخوذ منها حرام للأخذ وهو عاص بالتلاوة لقرآن
والله كر لاجل حطام الدنيا الخ شفاء الطيل ١٧٤

القياس عند الحنفية عدم الاجرة في التعليم مطلقاً وجوز في الرقي خاصة لهذا
الحديث على خلاف القياس (وهو قوله عليه الصلاة والسلام احق ما أخذتم عليه
اجرا كتاب الله الخ وحملوا الاجرة في الحديث على الاجرة لرقية الخ .
وان الحديث خبر واحد لا يعارض نحو نص قوله تعالى ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً الخ
ودعوى دلالة النصوص والاجماع على الجواز كذب واقتراء

فان دلالة الادلة الاربعة على عدم الجواز لقوله سبحانه وتعالى قل لا اسألكم
عليه اجرا ان هو الا ذكر للعالمين .

ولقوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم اقرأوا القرآن ولا تأكلوا
به وللإجماع على انه لا ثواب الا بالنية وهي الحالة الباعنة على العمل المبرضا بالزم

والقصد ولا توجد فيما نحن فيه فلا ثواب ولا اجارة ولا بيع لانها واردان على
الموجود والثواب هنا معنوم واما القياس فان القراءة مثل الصوم والصلاة في كونها
عبادة بدنية محضة فكما لا تجوز الاجرة عليها لا تجوز عليها الخ البريقة شرح
الطريقة الهدية ج ٢ - ١٢٦ من باب الربا

ومن الحفاظ العيني في شرح الهداية من الواقعات ويمنع القاريء للدنيا والآخذ
والمعطي آثان وكان احتياج المعترض بالحديث والكتب الضعيفة كان رأيا في مقابلة
النص وترجيح المرجوح على الراجح .

وقد كان دليل المقلد هو قول من قلده لا غير اه البريقة ج ٢/١٢٧ وانما مذهب
المقلد فيما يسأله مذهب من يسأله عنه هذا هو الاصل اه الملل والنحل ج ١/٣٥٧
الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للاجماع الدر المختار ج ١/٧٧
(قوله بالقول المرجوح) كقول محمد مع وجود قول ابي يوسف رحمه الله تعالى
اذا لم يصحح او يقو وجهه وأولى من هذا بالبطلان الاقناء بخلاف ظاهر الرواية اذا
لم يصحح والاقناء بالقول المرجوح عنه اه . ح رد المحتار .

مسألة فيمن يقرأ ختمات من القرآن بأجرة هل يحل له ذلك وهل يكون ما يأخذه
من الاجرة من باب النكسب او الصدقة ؟

الجواب نعم يحل له أخذ المال على القراءة والاداء بعدها وليس ذلك من باب
الاجرة ولا الصدقة بل من باب الجمالة فان القراءة لا تجوز الاستئجار عليها لأن
منفسها لا تعود للمستأجر لما تقرر في مذهبنا من أن ثواب القراءة للقاريء لا للمقروء له

وتجوز الجمالة عليها ان شرط الدعاء بعدها وإلا فلا وتكون الجمالة على الدعاء
لا على القراءة هذا مقتضى قواعد الفقه وقرره لنا أسياننا اه الحاروي للفتاوى
جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ج ١ / ١٢٦

فأما الأخذ على الرقية فإن أحمد رحمه الله تعالى اختار جوازه وقال لا بأس به
وذكر حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه والفرق بينه وبين ما اختلف
فيه (أي في تعليم القرآن) انه الرقية نوع من المداواة والمأخوذ عليها جعل والمداواة
يباح أخذ الاجر عليها والجمالة أوسع من الاجارة ولهذا تجوز مع جهالة العمل والمدة
وقوله عليه الصلاة والسلام أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله يني به العمل
أيضا في الرقية لأنه ذكر ذلك أيضا في سياق الخبر اه المنى لابن قدامة رحمه الله
تعالى ٥٠٨ ج ٥ من الاجارة.

مذهب علي رضي الله تعالى عنه ان المحظر والاباحة اذا اجتمعا فالمحظر أولى اذا
نساوى سببهما وكذلك يجب أن يكون حكمها في الاخبار المروية عن النبي صلى
الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم ومذهب أصحابنا يدل على أن ذلك قولهم
وقد بيناه في أصول الفقه اه أحكام القرآن ١٥٨ - ج ٢

وبما يدل على أن التصريم أولى لو نساوت الأيمان في إيجاب حكمها أن فعل
المحظور يستحق به العقاب وترك المباح لا يستحق به العقاب والاحتياط الامتناع
بما لا يؤمن استحقاق العقاب به فهذه قضية واجبة في حكم العقل اه أحكام القرآن
ج ٢ - ١٥٩

ومضى ورد خبران في أحدهما حظر شيء وفي الآخر إباحته فخير المحظر أولاها

بالاستعمال اه احكام القرآن ج ٢/٣٨٧

قال الامام البخاري في كتاب فضائل القرآن باب اثم من راى بقرارة القرآن أو تأكل به أو فجر به

وروى فيه ثلاثة أحاديث الحديث الاول عن علي رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم يقول يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الاسنان سفهاء الاحلام يقولون من غير قول البرية يقرءون من الاسلام كما يقرء السهم من الرمية لا يجاوز ايمانهم حناجرهم فأبنا لقيندوم فاقولهم فإن قطعهم أجز لمن قطعهم .

الثاني عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم يقول يخرج فيكم قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم وعملكم مع عملهم ويقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يقرءون من الدين كما يقرء السهم من الرمية ينظر في النصل (هو حديد السهم) فلا يرى شيئاً وينظر في القدح (هو النسم) فلا يرى شيئاً وينظر في الريش فلا يرى شيئاً وينظر في الفوق (بضم الفاء هو مدخل الوتر) .

الثالث عن أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم قال المؤمن الذي يقرأ القرآن ويعمل به كالأترجة طعمها طيب وريحها طيب والمؤمن الذي لا يقرأ القرآن ويعمل به كالتمر طعمها طيب ولا ريع لها ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن كالريحانة ريحها طيب وطعمها صوم ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كالحنظلة طعمها صوم خبيث وريحها صرا اه .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى قوله يقولون من قول خير البرية هو من المقلوب والمراد من قول خير البرية أي من قول الله تعالى وهو المناسب للترجمة .

وقوله لا يجاوز حناجرهم ان المراد أن الايمان لم يرسخ في قلوبهم .

ومناسبة هذين الحديثين للترجمة ان القراءة اذا كانت لغیر الله تعالى فهي للربا
أو للتأكل به ونحو ذلك .

فالأحاديث الثلاثة دالة لا ركان الترجمة لأن منهم من رأى به واليه الإشارة
في حديث أبي موسى رضي الله تعالى عنه .

ومنهم من تأكل به وهو مخرج من حديثه أيضاً .

ومنهم من فجر به وهو مخرج من حديث أبي سعيد رضي الله تعالى عنه وعلي
رضي الله تعالى عنه .

وقد أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن من وجه آخر عن أبي سعيد رضي الله
تعالى عنه وصححه الحاكم رفعه تعلموا القرآن واسألوا الله به قبل أن ينسله قوم
يسألون به الدنيا .

فإن القرآن يتعلمه ثلاثة نفر رجل يباهي به ورجل يستأكل به ورجل
يقروه .

وأخرج أحمد وأبو يعلى من حديث عبد الرحمن بن شبل رضي الله تعالى عنه
رفعهم اقرأوا القرآن ولا تغلوا فيه ولا تحفوا عنه ولا تأكلوا به وسنده قوي .

وأخرج أبو حنيفة عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه سيجي زمان
يسأل فيه بالقرآن فإذا سألوكم فلا تعطوهم الخ فتح الباري ج ٨٢/٩

قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم في الحديث الاول فاعطوهم الخ
قال مالك من قدر عليه منهم استتيب فإن تاب وإلا قتل .

وقال سحنون من كان يدهو الى بدعة قوتل حتى يؤتى عليه أو يرجع الى الله
تعالى وإن لم يدهم يصنع به ما صنع عمر رضي الله تعالى عنه ويسجن ويكرر عليه
الضرب حتى يموت اه عمدة القاري على صحيح البخاري ج ٦١/٢٠

اقرأوا القرآن واحملوا به ولا تجفوا عنه ولا تغلوا فيه ولا تأكلوا به ولا
تستكثروا به (ح ع طب هب) من عبد الرحمن بن شبل رضي الله تعالى عنه
الجامع الصغير ج ٦٥/٢ قال البيهقي رجال أحمد ثقات .

وقال ابن حجر في الفتح سنه قوي شرح الجامع الصغير من باب الحمزة .
من ابن شبل رضي الله تعالى عنه مرفوعاً اقرأوا القرآن ولا تغلوا فيه ولا
تجفوا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به أخرجه أحمد وابن راهويه وابن أبي شيبة
وعبد الرزاق ورجالهم ثقات فقه السنن والا تار ٣١٥

قوله أحمد ٤٣٨ ج ٣ وفي مجمع الزوائد رجاله ثقات ٩٥ ج ٤ قوله
رجالهم ثقات .

روى ابن راهويه وابن أبي شيبة عن كعب عن هشام الدستوائي عن
يحيى بن أبي كثير عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن ابن شبل وبه روى
عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده أبي راشد
الحبراني كذا في نصب الراية ٢٣٧ ج ٢

وعن أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
وعلى آله وصحبه وسلم بشر هذه الأمة بالسنة والرفعة والدين والتمكين في
الارض فمن عمل منهم عمل الآخرة للدنيا لم يكن في الآخرة نصيب رواه احمد
وابن حبان في صحيحه والحاكم والبيهقي وقال الحاكم صحيح الاسناد .

وفي رواية البيهقي قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم
بشر هذه الأمة بالتيسير والسنة والرفعة والتمكين في البلاد والنصر فمن عمل منهم
بعمل الآخرة للدنيا فليس له في الآخرة من نصيب اه الترغيب والترهيب ٦٥ ج ١
ودروى عن الجارود قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه
وسلم من طلب الدنيا بعمل الآخرة طمس وجهه ومحق ذكره واثبت اسمه في
النار رواه الطبراني .

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
وعلى آله وصحبه وسلم يخرج في آخر الزمان رجال يمتثلون الدنيا بالدين يلبسون
للناس جلود الضأن من الالبان السمنهم أحلى من العسل وقلوبهم قلوب الثياب يقول
الله عز وجل أبي يقترون أم علي يفترون في حافت لا يمشن على أولئك منهم فتنة
تدم الحليم حيران . رواه الترمذي من رواية يحيى بن عبيد سمعت أبي يقول :

صحت ابا هريرة رضي الله تعالى عنه فذكره ورواه مختصراً من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنها وقال حديث حسن اهـ . الترغيب والترهيب ص ٦٤ ج ١ .

ومن بريدة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم من قرأ القرآن يتأكل به الناس جاء يوم القيامة ووجهه عظم ليس عليه لحم رواه البيهقي في شعب الايمان مشكاة المصابيح ص ١٩٣ من فضائل القرآن اختلفوا في العام الوارد على سبب خاص بحسب اختصاصه به على أربعة أقسام :

لان العام لا يخلو اما ان يكون واردا جزاء بسبب منقول او جوابا لسؤال مماثل والجواب اما ان يكون مستقلاً او غير مستقل والمستقل إما أن يكون زائداً على قدر الجواب او لا يكون زائداً فصاناً أربعة أقسام الخ .

والثالث ما خرج مخرج الجواب وهو مستقل بنفسه ولم يزد على قدر الجواب وهذا يختص بالاتفاق بما تقدم الخ .. حاشية الازميري على شرح مرقاة الاصول ١١٦ ج ٢ .

وذهب مالك والشافعي رحمهما الله تعالى الى اختصاصه بالسبب وأرادة ذلك السبب الخاص منه مجازاً وانما يثبت الحكم لتفسيره بنص آخر وبالقياض الخ من الحاشية المذكورة ١١٧ ج ٢

ولا يمكن ان تعارض الفروع الجزئية الاصول الكلية لان الفروع الجزئية ان لم تقتض مملأ في محل التوقف وان اقتضت مملأ فالرجوع الى الاصول هو

الصراط المستقيم الاعتصام ١٦١ ج ١ والقاعدة الكلية في قبول العبادات ان تكون خالصة لله سبحانه وخالية عن شيء من أغراض النفس لقوله سبحانه ألا لله الدين الخالص . لحرره الشيخ حامد .

(من كان يريد حرث الآخرة) أي كسب الآخرة والمعنى من كان يريد بعمله الآخرة (نزل له في حرثه) أي بالتضعيف الواحدة الى عشرة الى ما يشاء الله تعالى من الزيادة وقيل انا نريد في توفيقه وإعطائه وتسهيل سبيل الخيرات والطاعات اليه .

(ومن كان يريد حرث الدنيا) يعني يريد بعمله الدنيا مؤثراً لها على الآخرة (نؤته منها) أي ما قدر وقسم منها (وماله في الآخرة من نصيب) يعني لا شيء لم يعمل لها .

عن أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم تبشّر هذه الأمة بالسنة والرفعة والتمكين في الارض فمن عمل منهم عمل الآخرة للدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب ذكره في جامع الاصول ولم يخرجه الى أحد من الكتب الستة وأخرجه البغوي بإسناده اهـ . الخازن ٩٤ ج ٤ من سورة الشورى وقد تقدم هذا الحديث بمزوره الى غير جيه .

والدلائل كثيرة لبطلان العمل اذا كان بغرض من أغراض الدنيا .

هذا وقد ألف بعض العلماء لجواز أخذ الاجرة لقراءة القرآن أي للتلاوة المجردة لتعبد وصول ثوابها الى الميت رحالة . واستدل به بما رواه الامام البخاري

حديث أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله وادعى أنه عام وإن المائتين من من جواز الاجرة لاخبرة لهم وأنه كتم ترجمة الباب من الصحيح وهي باب جواز اخذ الاجرة بالفاتحة على الرقية ولم يطالع من الصحيح باب أم من وآى بالقرآن أو تأكل به الخ من فضائل القرآن ادعائه العموم باطل عند الأئمة الاربعة بما تقدم من الكتاب وينحو قل ما أسألكم عليه من أجر وينحو ولا تشتروا بآيات الله ثمناً قليلاً وبالحديث ينحو اقرؤا القرآن ولا تأكلوا به .

وبالاجماع على أن لا ثواب للعمل إذا كان مشوباً لغرض من أغراض الدنيا ما لم يكن خالصاً لوجه الله سبحانه .

وبالقياص لعدم جواز أخذ الاجرة لصلاة ونحوها .

وكذا ادعاؤه بأن المائتين من جواز الاجرة لمجرد تلاوة القرآن لاخبرة لهم باختصاص الدليل وعمومه .

وهل الأئمة الاربعة لاخبرة لهم في علم الحديث وكذا الامام البخاري لاخبرة له فيه وهل يدعى هذه الدعوى إلا الجاهل بقدرم فكيف كتم ترجمة الامام البخاري في هذا الحديث في بابهِ وترجمته شرح للحديث الذي يورده من تقييد أو تميم أو غيرهما وقد لبس للناس في قوله مذهب الشافعية كذا والحنفية كذا في جواز الاجرة تأفلاً عن الكتب الضعيفة الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للاجماع كما تقدم ومذهب المالكية كذا ومذهب الحنابلة كذا .

وهل المذهب الا ما قاله امام المذهب كما تقدم وهل قال أحد منهم بجواز

أخذ الأجرة بمجرد التلاوة ولم يقله بل منعه كما تقدم فشجع الناس بقوله هذا يبيع دينهم بدنياهم وكأنه لم يعلم إلى الآن حقيقة إخلاص العبادة لله سبحانه وإتي فيه آثارا مقطوعة عن بعض الصعابة بأن أجرة ختم القرآن كذا وكذا من الدرهم والدنانير .

وهل يمتد عليها من نسب إلى العلم في معارضة كتاب الله والسنة والاجماع والقياس وهل يثق من له خبرة بالحديث على المقطوعات فهذا حاله وإذا كانت الأمر كما قال فما معاني نحول لا يشترون بآيات الله ثمنا قليلا وما تسألهم عليه من أجر في مواضع من القرآن المجيد واقرأوا القرآن ولا تأكلوا به .

وذلك الحديث خبر واحد هل يمرض القطعيات لا لا كما تقدم .

وكذا ادعائه بأن المانعين من أخذ الأجرة على التلاوة استدلوا بمثل حديث القوس ولا يحتاج بهذا إلا من لا خبرة له بمراتب الأدلة وكتب الحديث الغي . باطل لجهله في دعواه هذه أو تجاهلة عن استدلال بمثل هذا الحديث وهم الأئمة الأربعة والمتقدمون من أصحابهم، والامام البخاري في فضائل القرآن شبه من أكل بالقرآن بمن لم يجاوز القرآن حنجرته فهل يجوز لهم انهم لا خبرة لهم بمراتب الأدلة وكتب الحديث .

وحديث القوس رواه في جمع الفوائد ٦٣٦ ج ١ (أبو الورداء رفته من يأخذ على تعليم القرآن قوسا قلده الله قوسا من نار) للكبير .

قال المخرج رواه الطبراني في الكبير من طريق يحيى بن عبد العزيز عن

الوليد بن مسلم ولم أجده من ذكره وليس هو في الضعفاء وبقية رجاله رجال
الصحيح كذا في مجمع الزوائد ٩٥/٤

فقول المهيز راجع عليه لماء او تماميه بما تقدم من الادلة وبعرايب الادلة
وكتب الحديث .

والفرق الضالة انما ضلوا لا خذم طرفاً من الادلة وعدم نظرم الى اطرافها
وناحية من نواحيها ولم يتفكروا في جوانبها ولم ينظر المهيز الى تقييد الاثمة حديث
الصحيح بالرؤية كما تقدم وصاحب الصحيح قد قيده بأخذ الاجر على الرأية والمهيز
قد تعامى عند أخذه عن ترجمة الباب .

و كأنه سمع من بعض الطلبة أن العبارة بسوم اللفظ لا بخصوص السبب وهذه
القاعدة حيث لم يوجد معارض للمصوم .

ولم يسمع القاعدة العامة عند الأصوليين ما من عام إلا وقد خص منه البعض
لدفع التعارض بين الادلة وفي الاتفاقان ١٦ ج ٢ اذ ما من عام الا ويتنيل فيه التخصيص
الغ فرأجه ان شئت اذ ما من عام الا وقد خص الغ الاتفاقان ١٧ ج ٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد الأولين
والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المسألة الثانية

في تحقيق احاديث مسح الخفين والجوربين والنعالين

الحديث الخامس روي عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم
انه مسح على جوربيه قلت روي من حديث المغيرة بن شعبة ومن حديث أبي موسى
ومن حديث بلال رضي الله تعالى عنهم .

فحديث المغيرة رضي الله تعالى عنه رواه العنن الاربعة (١) أبو داود ص ٢٠٣٤
والترمذي في ص ١٥ وابن ماجه ص ٤٢ وص ١٨٤ ج ١

من حديث أبي نيس الاودي من هذيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة
رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم
تومأ ومسح على الجوربين والنعالين . انتهى . قال الترمذي حديث حسن صحيح .

وقال النسائي في سننه الكبرى لانعم أحداً تابع أبا قيس على هذه الرواية
والصحيح من المنيرة رضي الله تعالى عنه أنه عليه الصلاة والسلام مسح على
الخفين . انتهى .

ورواه ابن حبان في صحيحه في النوع الخامس والثلاثين من القسم الرابع وقال
أبو داود في سننه كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث لأن المعروف
عن المنيرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم مسح على الخفين وقال
ودروى أبو موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه أيضاً عن النبي صلى الله تعالى عليه
وعلى آله وصحبه وسلم أنه مسح على الجوربين وليس بالمتصل ولا بالقوي قال
ومسح على الجوربين علي بن أبي طالب وأبو مسعود والبراء بن عازب وأنس بن
مالك وأبو أمامة وسهل بن سعد وعمرو بن حريث وروى ذلك عن عمر بن الخطاب
وابن عباس انتهى رضي الله تعالى عنهم .

وذكر البيهقي حديث المنيرة هذا وقال أنه حديث منكر ضعفه سفيان
الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني
ومسلم بن الحجاج والمعروف عن المنيرة حديث المسح على الخفين ويزوي عن جماعة
أنهم فعلوه انتهى .

قال النووي كل واحد من هؤلاء لو انفرد قدم على الترمذي مع أن الجرح
مقدم على التعديل قال واتفق الحفاظ على تضعيفه ولا يقبل قول الترمذي أنه
حسن صحيح .

وقال الشيخ تقي الدين في الامام أبو قيس الاودي اسمه عبد الرحمن بن مروان
احتج به البخاري في صحيحه وذكر البيهقي في سننه أن أبا محمد يحيى بن منصور
قال رأيت مسلم بن الحجاج ضعف هذا الخبر وقال أبو قيس الاودي وهذيل بن
شرحبيل لا يثبتان وخصوصاً مع مخالفتها الأجلة الذين رَووا هذا الخبر عن المنيرة
فقالوا مسح على الخفين وقال لا ترك ظاهر القرآن بمنزل أبي قيس وهذيل قال
فذكرت هذه الحكاية عن مسلم لأبي العباس محمد بن عبد الرحمن الدفولي فسمعه
يقول سمعت علي بن محمد بن شيبان يقول سمعت أبا قدامة السرخسي يقول قال
عبد الرحمن بن مهدي قلت لسفيان الثوري لو حدثني يحدث أبي قيس عن هذيل
ماقبلته منك فقال سفيان الحديث ضعيف ثم أسند البيهقي عن أحمد بن حنبل قال
ليس يروي هذا الحديث الا من رواية أبي قيس الاودي وأبي عبد الرحمن بن مهدي
أن يحدث بهذا الحديث وقال هو منكر وأسند البيهقي أيضاً عن علي بن المديني
قال حديث المنيرة بن شعبة في المسح رواه عن المنيرة أهل المدينة وأهل الكوفة
وأهل البصرة ورواه هذيل بن شرحبيل عن المنيرة إلا أنه قال ومسح على الجوربين

فخالف الناس وأسنده أيضاً عن يحيى بن معين قال الناس كلهم يروونه على الخلفين
غير أبي قيس قال الشيخ ومن يصححه يعتمد بعد تعديل أبي قيس على كونه ليس
بخالفاً لرواية الجمهور بخالفة معارضة بل هو أمر زائد على ما روي ولا يمارضه ولا
سواء هو طريق مستقل برواية هذيل عن المنيرة لم يشارك المشهورات في
سندها انتهى .

أما حديث أبي موسى رضي الله تعالى عنه وهو الذي أشار إليه أبو داود
فأخرجه ابن ماجه في سننه والطبراني في معجمه عن عيسى بن سنان عن الضحاك
ابن عبد الرحمن عن أبي موسى رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه
وعلى آله وصحبه وسلم تواضعاً ومسح على الجوربين والتعطين انتهى ولم أجده في
نسختي من ابن ماجه ولا ذكره ابن هساكر في الاطراف وكأنه في بعض النسخ
فقد مزاه ابن الجوزي في التعقيب لابن ماجه وكذلك الشيخ في الامام وقال وقول
أبي داود في هذا الحديث ليس بالمتصل ولا بالقوي أوضعه البيهقي فقال الضحاك
ابن عبد الرحمن لم يثبت سماعه من أبي موسى رضي الله تعالى عنه وعيسى بن سنان
ضعيف لا يحتاج به انتهى وأخرجه المصلي في كتاب الضعفاء وأعله بعيسى بن سنان
وضعفه من يحيى بن معين وغيره وأما حديث بلال فرواه الطبراني في معجمه من
طريق ابن أبي شيبه ثنا أبو مسوية عن الامش من الحكم عن عبد الرحمن بن
أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن بلال رضي الله تعالى عنهم قال كانت رسول الله
صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم يمسح على الخفين والجوربين انتهى

وأخرجه من يزيد بن أبي زياد وابن أبي ليلى من كعب بن عجرة عن بلال رضي
 الله تعالى عنها قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم نحوه
 يزيد بن أبي زياد وابن أبي ليلى مستضعفان مع نسبتها الى الصدوق والله تعالى أعلم
 نصب الراية ج ١/١٨٦

وإذا عرفت ان احاديث مسح الجيوب مشكك فيها ولم يصح تصحيح الترمذي
 فشرط الأئمة الأربعة على جواز مسح الجيوب ان يكون ثمنها مستمكاً على
 الساق بنير ربط صحيحة لكون في معنى الخلف لأن غسل الرجل قطعي والخبر
 المستفيض في مسح الخلف يصلح ان يكون مخصصاً اما الاحاديث التي تكلم فيها
 النقاد لانصاع لتخصيص القطعي فلا يجوز المسح على الجيوب الرقيق الذي
 لا يستمك بنفسه على الساق

شروط الأئمة الأربعة في مسح الجيوب في فقه المذاهب الأربعة ج ١/٩٣
 احاديث مسح التملين فيه من ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم
 فعديث ابن عباس رضي الله تعالى عنها رواه ابن عدي ثم البيهقي من جهته عن
 روآد بن الجراح عن سفيان عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس
 رضي الله تعالى عنها ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم
 توضأ مرة ومسح على نعليه انتهى قال البيهقي هكذا رواه روآد وهو يتفرد عن
 الثوري عننا ذكر هذا احدها والثقات رووه عن الثوري دون هذه اللفظة قال الشيخ

نفي الدين في الامام ورواد هذا ليس بالقوي انتهى . ثم ساقه البيهقي عن زيد بن
الحباب عن سفيان هكذا ان النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم مسح
على النملين وقال الصحيح رواية الجماعة فقد رواه سليمان بن بلال ومحمد بن عجلان
وورقاء بن عمر ومحمد بن جعفر بن ابي كثير عن زيد بن اسلم فحكوا في الحديث
غسل رجله والحديث واحد .

والعدد الكثير أولى بالحفظ من العدد اليسير مع فضل من حفظ فيه النسل
بعد الرش على من لم يحفظه قال في الامام وحديث زيد بن الحباب هذا اجود
ما ذكر البيهقي في الباب وزيد بن الحباب ذكر ابن عدي عن ابن معين أنه قال
أحاديث زيد بن الحباب عن الثوري مقاربة قال ابن عدي وهو من اثبات مشايخ
الكوفة ممن لا يشك في صدقه والذي قاله ابن معين ان احاديثه عن الثوري مقاربة
اءاله عن الثوري أحاديث تستغرب بذلك الاستناد والبعض يرفعه ولا يرفعه غيره
وباقى أحاديثه كلها مستقيمة وذكر ابن عدي لزيد بن الحباب احاديث ليس فيها
هذا واذا كان زيد ثقة صدوقاً كان الحديث مما يتفرد به الثقة .

وحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنها رواه البزار في مسنده حدثنا ابراهيم
ابن سعيد ثنا روح بن عبادة عن ابن ابي ذئب عن نافع ان ابن عمر رضي الله تعالى
عنها كان يتوضأ ونعلاه في رجله ويمسح عليها ويقول كذلك كان رسول الله صلى
الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم يفعل انتهى .

قال البزار لا نعلم رواه عن نافهم الا ابن أبي ذئب ولا عن ابن أبي
ذئب إلا روح وإنما كان يمسح عليهما لأنه تومناً من غير حدث وكان يتومناً لكل
صلاة من غير حدث فهذا معناه انتهى كلامه فأجاب الناس عن أحاديث المسح على
النملين بثلاثة أجوبة أحدها أنه كان من النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه
وسلم في الوضوء المنطوع به .

يؤيده ما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وترجم عليه باب ذكر الدليل على أن
مسح النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم على النملين كان في وضوءه
نطوع لا من حدث عن سفيان عن السدي عن عبد خير عن علي أنه دعا بكوز من ماء
ثم تومناً وضوءه أخفياً ومسح على نعليه ثم قال هكذا وضوء رسول الله صلى الله
تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسام للظاهر ما لم يحدث .

قال في الامام وهذا الحديث أخرجه احمد بن حنبل في مسنده بزيادة
لفظ وفيه ثم قال هكذا فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم
ما لم يحدث انتهى .

قلت وهكذا فعل ابن حبان في صحيحه في النواع الثالث والاربعين من القسم
الخامس فأخرج عن أوس بن أبي أوس أنه تومناً ومسح على النملين وقال رأيت
رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم يمسح عليهما .

قال ابن حبان وهذا إنما كان في وضوء النفل ثم استدل بحديث أخرجه عن
النزال بن سبرة عن علي أنه تومناً ومسح برجليه وقال رأيت رسول الله صلى الله

تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم فعل كما فعلت وهذا وضوء من لم يحدث انتهى .
وقد تقدم للبزار في حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما نحو ذلك

الجواب الثاني قاله البيهقي ان معنى مسح على نعليه أي غسماهما في النعل واستدل
بحديث الصحيحين في النعال وان ابن عيينة زاد فيه ويمسح عليهما ثم ساقه بسنده الى
سفيان عن محمد بن مجلان عن سعيد المقبري عن عبيد بن جريح قال قيل لابن عمر
رضي الله تعالى عنهما رأيناك تفعل شيئا لم نرا احدا يفعله غيرك قال وما هو قال رأيناك
تلبس النعال السبتية قال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم
يلبسها ويتوضأ فيها ثم يمسح عليهما .

قال في الامام وفي هذا الاستدلال نظر والذي يظهر انه يتوضأ ثم يلبسها
وكأنه أخذ لفظة فيها على ظاهرها ولكن يحتاج الى أن يكون لفظة يتوضأ
لا تطلق إلا على الفصل انتهى كلامه .

الجواب الثالث قاله الطحاوي في كتاب شرح الآثار وهو انه مسح على
النعلين فضلا واستشهد بحديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ان النبي صلى
الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم مسح على جوربيه ونعليه وبحديث المغيرة
ابن شعبة رضي الله تعالى عنه نحوه روى الاول ابن ماجه والثاني رواه ابو داود
والترمذي وقد تقدم الكلام عليهما في حديث الجوربين نصب الراية ١/١٨٩

فعل ما تقدم من التحقيقات فمضى المسح على النعلين في الوضوء من غير حدث
او معنى مسح نعليه أي غسلها في النعلين او مسح على النعلين فضلا عن النعل انتهى .
والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد الأولين
والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المسألة الثالثة

في اثبات السنة القبلية للجمعة

قال الحافظ ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى في زاد المعاد ص ١٧٠ في إدعاء
عدم السنة القبلية للجمعة برأيه ورأى من قاله بعدما تكلم وجوهاً في عدمها عقابية
ولعنيت أكثر مما قاله واثباتها قول جمهور الفقهاء . . .

قال ابن المنذر رويناه عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه كان يصلي قبل
الجمعة اثنتي عشرة ركعة ومن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه كان يصلي
ثمان ركعات وهذا دليل على أن ذلك كان منهم من باب التطوع المطلق ولذلك
اختلف في العدد المروي عنهم اهـ

يقال ألا يجوز أن يراى النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم
أو أخبر بذلك .

ولم لا يجوز صلاته قبل الجمعة مرة كذا ومرة كذا ما لم يأت رواية أنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم يصلي بعدد خاص من أول الأمر فدعوى التطوع المطلق في فعلها لا يتجـ رشده عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما في الاتباع المحض مشهور واجتنب عالم يفعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم مسطور في الأحاديث فاختلف العدد المروي لا يدل على عدم صدور الصلاة قبل الجمعة من سيد العالمين صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم وقد ثبت أربع ركعات قبل الجمعة برواية علي رضي الله تعالى عنه كما يأتي :

قال الحافظ ابن القيم وقال الترمذي في الجامع وروى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعداً أربعاً وإليه ذهب ابن المبارك والثوري رحمهما الله ولم يجب الحافظ عن هذه الرواية الصعبة كما في فقه السنن والآثار وصدر الأربع قبل الجمعة من مثل عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه وذهب مثل ابن المبارك وسفيان الثوري رحمهما الله تعالى وما أعلم بالسنة أولى بالأخذ من أمثال الحافظ فلها الأسوة الحسنة .

ثم قال الحافظ وقال اسحق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري رأيت أبا عبد الله رحمه الله تعالى إذا كان يوم الجمعة يصلي إلى أن يعلم أن الشمس ■ قاربت أن تزول ثم أمسك عن الصلاة حتى يؤذن المؤذن فإذا أخذ في الأذان قام فصل ركعتين أو أربعاً بفصل بينهما بالسلام فإذا صلى الفريضة انتظر في المسجد ثم يخرج منه فيأتي بعض المساجد التي بمحاضرة الجامع فيصلي فيه ركعتين فربما صلى أربعاً ثم يجلس ثم

يقوم فيصلي ركعتين أخريين وذلك ست ركعات وربما صلى بعد الست ستاً آخر
أو أقل أو أكثر .

وقد أخذ من هذا بعض أصحابه رواية أن للجمعة سنة ركعتين أو أربعا وليس
بصريح ولا بظاهر فإن أحمد يمسك عن الصلاة في وقت النهي فإذا زال وقت النهي
قام فأنم تطوعه اهـ

قوله فإذا أخذ المؤذن في الاذان قام فصلى هل يجوز العقل ان الامام أحمد
يترك سنة استماع الاذان للثابت بالحديث وهو قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله
وصحبه وسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول أو كما قال .

والاذان الاول سنة الخليفة الراشد اللازم أخذه ويشتمل بالنطوع المطلق بأعمامه
الا أنها ام من اجابة المؤذن .

ثم المجب هل للنطوع اتمام في كل جمعة .

قوله وقد أخذ من هذا بعض أصحابه النخ واصحابه أعلم بما فعل الامام أحمد
من الذي جاء من بعده بعد نحو أربع مائة سنة ففعل الامام ظاهر أن للجمعة سنة .

وانتظار الامام أحمد رحمه الله تعالى الى الزوال احترازا عن الصلاة في الوقت
المكروه هو عين مايفعل في جميع افطار البلاد الاسلامية من انتظارهم بعد تحية
المسجد مع زيادة اولا الى الاذان الاول فهم متبعون بأحد أعلام سلف الامة رحمهم
الله تعالى فلا ملامة عليهم والامام أحمد رأى ان اقامة السنة أولى من استماع الاذان
في المسجد فلم تكن للجمعة سنة قباية لم يترك الاستماع .

وفي فقه السنن والآثار في ص ١٠١ قال ولعبد الرزاق بسند صحيح^(١) عن أبي
عبد الرحمن السلمي قال كان عبد الله رضي الله تعالى عنه يأمرنا أن نصلي قبل الجمعة
أربعاً وبمدها أربعاً^(٢) كذا في آثار السنن ج ٩٦/٢ وفي الدراية ص ١٣٣
رجالها ثقات اهـ

وللطحاوي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما بسند صحيح^(٣) أنه كان يصلي قبل
الجمعة أربعاً لا يفصل بينهما بسلام ثم بعد الجمعة ركعتين ثم أربعاً اهـ ج ١٩٨/١
^(٤) آثار السنن ٩٤ - ج ٢

وقد أقر الحافظ بثبوت الصلاة قبل الجمعة عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس
رضي الله تعالى عنهم فكفى بهم قدوة في إثبات السنة قبل الجمعة وبالإمام أحمد
الذي اجتنبه عن الزيادة في الدين معلوم لا يحتاج إلى التعريف .

فإذا ثبت الصلاة قبل الجمعة عن هؤلاء الأجلة فكيف لا تكون للجمعة سنة
قبلية مع إجازة النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم للصلاة إلى
خروج الإمام .

في الجامع الصغير للسيوطي رحمه الله تعالى في ج ٥ ص ٥١٤ (كان ير كع قبل
الجمعة أربعاً وبمدها أربعاً لا يفصل في شيء منهن) بتسليم وفيه أن الجمعة كالظهر في
الراتبة قبلية وهو الأصح عند الشافعية (هـ) (عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنها
قال شارحه العلامة المناوي فيه أمور إلى أن قال أنه (أي جلال الدين السيوطي
مؤلف الجامع) قد أساء التصرف حيث عدل لهذا الطريق المطول واقتصر عليه

مع ورودہ من طریق مقبول فقد رواہ الخلفی فی فوائدہ من حدیث علی کرم اللہ وجہہ قال الزین العراقي واستاده جیداً

وبهذا الحديث اندفع كل ما قاله الحافظ في ادعاء عدم الرتبة قبل الجمعة .

وروي عن ثوبان رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم كان يستحب أن يصلي بعد نصف النهار فقالت عائشة رضي الله تعالى عنها يا رسول الله اني أراك تستحب الصلاة هذه الساعة قال تفتح فيها أبواب السماء وينظر الله تبارك وتعالى بالرحمة الى خلقه وهي صلاة كان يحافظ عليها آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى علي نبينا وعليهم الصلاة والسلام رواه البزار الترمذي والترهيب ج ١ ص ٤٠٠

ثم انتظار الامام أحمد رحمه الله تعالى الى الاذان الاول لزوال الشمس دليل على ان الاذان الاول يكون بعد الزوال والا فكيف يسكت الامام لو كان الاذان الاول شرع قبل الزوال في زمان عثمان رضي الله تعالى عنه .

وأيضاً علم مما روى الحافظ عن عبد الله بن عمر أنه كان يصلي قبل الجمعة اثنتي عشرة ركعة ومما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه كان يصلي قبل الجمعة ثمان ركعات عدم صواب ادعاء الحافظ أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم كان يخرج الى الخطبة كما زالت الشمس بلا تأخير والا فكيف تسع صلاتها ان كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم يخطب عند زوال الشمس بلا تأخير والله أعلم بالصواب .

حديث آخر أخرجه ابن حبان في صحيحه في النوع الثاني والتسعين من القسم
الاول عن سليم بن عامر عن عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنه قال قال رسول
الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم مامن صلاة مكتوبة الا وبين
يديها ركعتان انتهى نصب الراية ج ١٤٢/٢

قوله في صحيحه قلت الحديث أخرجه الدارقطني ص ٩٩ عن سليم بن عامر
عن أبي عامر الخطابي عن عبد الله بن الزبير وقال عشيبة في نسخة صحيحة سليم بن
أبي عامر الخطابي قلت رجال الدارقطني ثقات وأخرجه ابن نصر المروزي في قيام
الليل ص ٢٦ وفيه سليم بن أبي عامر اه حاشية نصب الراية .

فملى الخطباء أن يمهلوا بعد الزوال ساعة يمكن فيها أربع ركعات صلاة بما
ثبت من رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم وان يقطعوا سائلهم
الافواهية بين الزوال والمخرج في قولهم الزوال فالمخرج فالاذان فالخطبة فالصلاة.



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد
والآخريين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المسألة الرابعة

في تحقيق رفع اليدين في الركوع وتركه

قال الامام البخاري في جزء رفع اليدين في ص ٢٤ وكانت الثوري ووكيع
وبعض الكوفيين لا يرفعون أيديهم وقد رووا أحاديث كثيرة ولم يعتبروا على من
رفع يديه ولو لا أنها حق مارووا تلك الأحاديث لأنه ليس لأحد أن يقول على
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم ما لم يقل أو يفعل لقول
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم من تقول على ما لم أقل فليتبوأ
مقعه من النار ولم يثبت عن أحد من اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وصحبه وسلم أنه لا يرفع يديه وليس اسانيد اصح من رفع الايدي .

وقد أقر الامام البخاري رحمه الله تعالى بقوله وقد رووا في ذلك احاديث
كثيرة ان لتارك الرفع في سوى التحريمة أحاديث كثيرة .

ويقوله ولولا أنها حق الخ امر بحقية روايات تاركي الرفع وافر بقوله وليس
أسانيد اصح من رفع الابدعي بنسوبة احاديث الطرفين في اصل الصحة .

وقوله ولم يثبت عن احد الخ اي في اول الامر ولو لم يؤول به لتناقض تولاه
ان لتاركي الرفع احاديث كثيرة ولم يثبت عن احد من الخ .

وتقل الامام البخاري عن الاوزاعي في هذه الرسالة ص ٣٢ حين مثل ما تقول
في رفع الابدعي مع كل تكبيره الخ قال ذلك الامر الاول .

والحديث اخرجه الامام الطحاوي رحمه الله تعالى بافظ كان يرفع يديه في كل
خفض ورفع وركوع وسجود وقيام وقعود وبين السجدين كما في فقه السنن
والآثار في ص = فأجاب الامام الاوزاعي بقوله ذلك الامر الاول .

ومثبتوا الترك يقولون كل الرفعات في سوى التحريمة هي الامر الاول لصحة
احاديث الترك .

قال الامام البخاري في ص ٩٦ من صحيحه في باب انما جعل الامام ليؤتم به
انما يؤخذ بالآخر فالآخر من فعله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وكذا
في باب الخروج في رمضان ص ٤١٥ ومن المعلوم المحقق ان ترك الرفع في سوى
التحريمة مؤخر عن الرفع فيما سواها فيقدم الترك على الرفع في سوى التحريمة على
هذه القاعدة .

وايضاً الامام البخاري رحمه الله تعالى حين عدد الراقيين من الصغابة رضي الله
تعالى عنهم ما عدد الخلفاء الاربعة رضي الله تعالى عنهم منهم فيما سوى التحريمة لعدم

ثبوت رفعتهم عند الامام بعد النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم في
سوى التحريم وإلا فأي وجه ترك ذكرهم في تعداد الراافضين ولو ذكرهم في العمل
بالرفع بعده صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم لكان من أقوى الدليل على
مدعى الامام البخاري بل لو ذكر الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما
في العمل بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم لكان كافياً من
ذكر سائر الصحابة رضي الله تعالى عنهم .

وذكر الامام البخاري في روايات الرفع في الاحاديث الخلفاء الاربعة رضي
الله تعالى عنهم لاثبات اصل الرفع لا يدل على الدوام ولم ينكره احد من العلماء
رحمهم الله تعالى في اول الامر وذلك الامر الاول .

وقال ابن بطال كما في الكرمانى وقال مالك رحمه الله تعالى اذا جاء عن النبي
صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم حديثان مختلفان وبلغنا ان الشيخين
عملاً بأحد الحديثين وترك الآخر كان فيه دلالة على أن الحق فيما عملا به .

وقال الاوزاعي كان مكحول يتوضأ مما مست النار فلقى عطاء فأخبره أن
الصديق رضي الله تعالى عنه أكل كفتاً ثم صلى ولم يتوضأ فترك مكحول الوضوء
مما مست النار فقبل له لم تركت الوضوء فقال لأن يقع أبو بكر من السماء الى
الارض أحب اليه من أن يخالف النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه
وسلم انتهى أمانى الاحبار شرح معاني الآثار ص ٣٢٢ ج ١ وقد صرح أن
النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم قال ان يطعم للناس أبا بكر وعمر
يرشدوا والله تعالى أعلم فتح الباري ص ٢٤٧ ج ١

وما روى البيهقي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع وكان لا يفعل ذلك في السجود وما زالت تلك صلاته حتى توفي الله تعالى فهو ضعيف بل موضوع وقد أخرج البيهقي والطحاوي وابن أبي شيبة بسند صحيح عن مجاهد قال صليت خلف ابن عمر رضي الله تعالى عنهما فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى من الصلاة اه فقه السنن والآثار ص ٥٦ قوله قد أخرج البيهقي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أي في المعرفة اه

قوله (بل موضوع) كذا في كشف الرين للشيخ هاشم السندي قلت في سنده عصمة بن محمد الانصاري قال يحكي كذاب يضع الحديث وقال القليل يحدث بالباطيل من الثقات كذا في الميزان ص ١٩٦ ج ٣ وتاريخ الخطيب ٢٨٦ ج ١٢ وكذا في الطريق الآخر له عبد الرحمن بن خزيمة المروزي اتهمه سليمان بوضع الاحاديث كذا في الميزان ص ١١٤ ج ٣

اتفق العلماء على جلالة (أي وكيع بن الجراح) وكثرة علمه وحفظه للحديث واثقانه له وصلاحه وفضله كان احمد بن حنبل اذا حدث عنه قال حدثني من لم تر هناك مثله كيع بن الجراح وقال فيه ما رأيت رجلاً قط مثله كيع في العلم والحفظ والاسناد والابواب ويحفظ الحديث جيداً ويذاكر بالفقه مع ورع واجتهاد ولا يتكلم في أحد وقال ابن معين ما رأيت أحداً يحدث في غير وكيع بن الجراح وهو أحب إلي من سفيان وابن مهدي وأبي نعيم وما رأيت رجلاً قط أحفظ من وكيع وو كيع في زمانه كالأوزاعي في زمانه وقال ابن عمار ما كان بالكوفة في

زمن ربيع أفقه ولا أعلم بالحديث من و ربيع توفي و ربيع سنة سبع وتسعين ومائة
هـ وكان مولده سنة ١٢٧ هـ

تهذيب التهذيب ج ١١ ص ١٢٣ تهذيب الاسماء ج ١ ص ١٤٤ الحديث
والمحدثون ص ٢٩١

اتفق العلماء على امامته (اي سفيان الثوري) وتقدمه في الحديث والفقه والورع
والزهد وخشونة العيش والقول بالحق وغيرها من المحاسن قال أبو حاتم الثوري أمير المؤمنين
في الحديث وقال ابن المبارك كتبت عن ألف ومائة شيخ ما كتبت عن أفضل من
الثوري وقال يحيى بن معين كل من خالف الثوري قال قول قول الثوري وقال ابن
مهدي ما رأيت أحفظ للحديث من الثوري وقال ابن عيينة كان ابن عباس في زمانه
والشعبى في زمانه والثوري في زمانه وقال أيضا أنا من غلمان الثوري وما رأيت
أعلم بالحلال والحرام منه وقال الاوزاعي وقد ذكر ذهاب العلماء لم يبق منهم من
يسمع عليه العامة بالرضى والصحة الا الثوري وقال عباس الثوري رأيت ابن معين
لا يقدم على الثوري في زمانه أحدا في كل شيء.

وبالجملة فالتناء عليه مشهور وهو واحد اصحاب المذاهب الستة المتبوعة مالك
وأبي حنيفة والشافعي وأحمد والاوزاعي والثوري رحمهم الله تعالى رحمة واسعة
وله الثوري سنة ٩٧ هـ وتوفي بالبصرة سنة ١٦١ هـ رضي الله تعالى عنه ص ١ تهذيب
التهذيب ج ١ ص ١١١ تهذيب الاسماء ج ١ ص ٢٢٢ الحديث والمحدثون
ص ٢٩٢

وقد أخبر الامام البخاري ان كعباً وسفيان الثوري وبعض الكوفيين كانوا لا يرفعون أيديهم في غير التعرّعة وهل يظن بهم أنهم يعملون بالظن او بما لم يثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم عند ثبوتاً قطعياً بحيث يفوق ويرجع على ما ثبت من قطعي وهو دفع اليدين في غير التعرّعة وحالاً قيامها في الحق وتناء العلماء الاثبات عليها هكذا كما تقدم وقوله وبعض الكوفيين اشارة الى الامام أبي حنيفة وأتباعه رحمهم الله تعالى .

والغرض الاصل مما تقدم أن لا يتعرض أحد الفريقين على الآخر في دفع اليدين وتركه والله أعلم .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد الأولين
والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المسألة الخامسة

في لزوم نسوية الصفوف واتعامها والوعيد بتركها

وفي الصحيح حديث (لَتُسَوَّنَ صفوفكم أو لَيُخَالَفَنَّ الله بين وجوهكم)
قال شراح الحديث نسوية الصفوف نطلق على امرين اعتدال القائمين على صف
واحد وسد الخلل الذي في الصف .

واختلف في الوعيد المذكور فقبل هو على حقيقته والمراد بنشويه الوجوه
تحويل خلقه عن وضعه بجملة موضع القفاء قال الحافظ بن حجر وعلى هذا فهي واجبة
والنفريظ حرام قال وهو نظير الوعيد فيمن رفع رأسه قبل الإمام قال ويؤيد ذلك
حديث أبي أمامة رضي الله تعالى عنه لتُسَوَّنَ صفوفكم أو لَتُطْمَسَنَّ الوجوه
رواه أحمد بسند فيه ضعف .

قلت وإذا كان هذا نظير مسابقة الإمام في الوعيد فهو نظيره في سقوط الفضيلة
وهو أمر متفق عليه كما سيأتي .

ومنهم من حمله على المجاز قال النووي معناه توقع بينكم العداوة والبغضاء
واختلاف القلوب اه الحاوي لجلال الدين السيوطي ص ٥٢ ج ١

وروى الطبراني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى
الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم قال من نظر الى فرجة في صف فليحدها
بنفسه فان لم يفعل فن من فليتنحط على رقبته فانه لا حرمة له اه الحاوي ج ١ ص ٥٣

■ اتعوا الصف المقدم « وهو الذي يلي الامام قال الطوسي قال العلماء في الحضر
على الصف الاول المسارعة الى خلاص الدمة والسبق لدخول المسجد والقرب من
الامام واستماع قراءته والتعلم منه والفتح عليه والتبليغ عنه والسلامة من اختراق
المارة بين يديه وسلامة البال من رؤية من يكون قدماه وسلامة موضع سجوده من
أذيال المصلين وبؤخذ منه أنه يكره الشروع في صف قبل اتمام ما قبله وأن هذا
الفعل مفوت لفضيحة الجماعة التي هي التضييف وبركة الجماعة اه واعتمد بمضمون أن
فضل الجماعة يحصل ولكن بفوته فضل الصف المقدم « ثم الذي يليه « وهكذا
■ فإكان من نقص في الصف المؤخر « حم ن طب وابن خزيمة في صحيحه
■ والضياء « في المختارة « عن أنس « ابن مالك واسناده صحيح العزيزي على الجامع
الصغير من باب الهزمة مع الثاء ص ٤٥ ج ١

هل الكراهة فيه أي في القيام في صف خلف صف فيه فرجة تنزيهية أو
تخريرية ويرشد الى الثاني قوله عليه الصلاة والسلام ومن قطعه قطعه الله النع
رد المختار ص ٥٩٥ ج ١

وفي القنية قبل اصل متفرد تقدم فتقدم بأمره او دخل فرجة الصف فتقدم
المصلي حتى وضع المكان عليه فسدت صلاته وينبغي ان يمكث ساعة ثم يتقدم برأي
نفسه وعقله في شرح القدوري بأنه امثال لغير أمر الله - أقول ما تقدم من تصحيح
صلاة من تأخر ربما يفيد تصحيح عدم الفساد في مسألة القنية لأنه مع تأخره
يجذبه لا تفسد صلاته ولو فصل بين كونه امثال أمر الشارع فلا تفسد وبين كونه
امثال أمر الداخل مراعاة لمخاطره من غير نظر لأمر الشارع فتفسد لكان حصناً
رد المختار ص ٥٩٦ ج ١ وعبارة المصنف في المنع بعد ان ذكر لو جذبه آخر فتأخر
الاضح لا تفسد صلاته رد المختار ص ٥٩٦ ج ١

والله تعالى أعلم



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيد الاولين
والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المسألة السادسة

في تحقيق أحاديث وضع اليدين أين يضمها وحديث وضعها فوق الصدر ضعيف

قال مولانا الفاضل محمد يوسف البنوري المحشي على نصب الرأية للعلامة الزيلعي
رحم الله ابن القيم الجوزية نبينا على ما فيه . أي في حديث وضع اليدين على الصدر
قال في أعلام الموقعين الجلد الثالث في الطبعة الأولى وفي الطبعة الثانية في عام ١٣٧٤
بطبعة السعادة في الجلد الثاني عن ٣٨١ المثال الثاني والستون ترك السنة الصريحة
التي رواها الجماعة عن سفيان الثوري عن حاتم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر
رضي الله تعالى عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه
وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى ولم يقل على صدره الا مؤمل بن اسمعيل اهـ

وأخرج منه ما قال في البدائع ص ٩١ ج ٣ واختلاف في موضع الوضع فمنه (أي الامام أحمد)
فوق السرة ومنه تحتها ومنه أبو طالب سألت أحمد بن حنبل أين يضع يده اذا كان
يصلي قال على السرة أو اسفل وكل ذلك واسع عنده ان وضع فوق السرة أو عليها

او تمحها قال علي رضي الله تعالى عنه من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرّة .

عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عباس رضي الله تعالى عنها مثل تفسير علي رضي الله تعالى عنه الا أنه غير صحيح والصحيح ضيق وعلي رضي الله تعالى عنها وقال علي في رواية المزني أسفل السرّة بقليل .

وبكره أن يجعلها على الصدر وذلك لما روي عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم انه نهى عن التكفير وهو وضع اليد على الصدر مؤمل بن اسمعيل عن ماسم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم وضع يده على صدره .

فقد روى هذا الحديث عبد الله بن الوليد عن سفيان لم يذكر ذلك ورواه شعبة وعبد الواحد لم يذكره خالفاً (له لم يذكره خلاف سفيان) .

فكلام ابن القيم هذا أرشدنا الى أمور منها ان زيادة على صدره لم يذكرها الا مؤمل عن سفيان عن ماسم بن كليب عن وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه وان مؤملاً منفرد من بين جماعة من أصحاب الثوري بهذه الزيادة وان من سواه من أصحاب الثوري وجماعته لم يذكر احد منهم هذه الزيادة فهذه الزيادة عنده وهم مؤمل ثم ذكر في بدائع الفوائد ان وضع اليدين على الصدر منهي عنه بالسنة وهي النهي عن التكفير اه حاشية نصب الراية ص ٣١٦ ج ١

وحديث وائل هذا رواه البيهقي في سننه ولم يروه الا من طريق مؤمل

فقط ولو كان طريق أقوى من هذا عند ابن خزيمة لما كان البيهقي يترك الأقوي ويأتي بالضعف .

وذكره الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام والدراية والتلخيص وفتح الباري وعزاه إلى ابن خزيمة ولم ينقل في شيء منها تصحيحه ولم يصححه من عند نفسه أيضاً وكذلك النووي استدلل به لأشواق في الخلاصة وشرح المذهب وشرح مسلم ولم ينقل تصحيحه من ابن خزيمة ولم يصححه هو بنفسه مع أنه يصحح أمثال حديث حجاج بن أبي زئب في هذا وهو متكلم فيه فاستدلأهما بحديث وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه على مذهبهما ثم سكوتهما عن التصحيح يهندي به من رزق الهداية إلى أن فيه شيئاً ينمها عن الحكم بالصدقة والله تعالى أعلم حاشية نصب الراية ص ٢١٥ ج ١ ملقطاً .

فإن قيل قال الشوكاني في النيل واحتجبت الشافعية لما ذهبت إليه مما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وصححه من حديث وائل رضي الله تعالى عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى على صدره اهـ

قلت لو سكت الشوكاني عن هذا كما سكت الحافظ ابن حجر والنووي وغيرهما ممن نقل هذا الحديث لكان أولى به لأن الحافظ عنده أصل الكتاب وملاً تصانيفه من تصحيحات ابن خزيمة فلا يصحها ابن خزيمة لنقلها والشوكاني ليس عنده هذا الكتاب قلعله اشتبه عليه من قول ابن سيد الناس أو ظن أن كل حديث أورده ابن خزيمة فقد صححه وكيفما كان فقلوله هذا كقلوله في حديث ركاة

حيث قال في ص ١٩٣ ج ١ قال أبو داود هذا حسن صحيح وإنما لم تر هذا التصحيح
في شيء من نسخ أبي داود والله تعالى أعلم .

قال الذهبي في الكاشف مؤمل بن اسمعيل صدوق شديد في السنة كثير
الخطأ وقيل دفن كتيبه وحدث حفظاً فغلط وقال ابن حجر في التهذيب قال البخاري
مؤمل منكر الحديث وقال ابن سعد ثقة كثير الغلط وقال ابن قانع صالح يخطئ
وقال الهارثي ثقة كثير الخطأ وقال في التقريب صدوق سيء الحفظ وقال ابن
التركاني في الجوهر قلت مؤمل هذا قيل أنه دفن كتيبه فكان يحدث من حفظه
فكثر خطؤه كذا ذكره صاحب الكمال وفي الميزان قال البخاري منكر الحديث
وقال أبو حاتم كثير الخطأ وقال أبو زرعة في حديثه خطأ كثير نصب الرابة
ص ٣١٧ ج ١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيد الاولين
والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المسألة السابعة

في تحقيق استعمال نحو السبعة للذا كرين

قال الحافظ ابن حجر في الإصابة في ترجمة أبي هريرة رضي الله تعالى عنه
ص ٩٨ ج ٤ ، وأخرج ابن سعد بسند صحيح عن عكرمة أن أبا هريرة رضي الله تعالى
عنه كان يسبح كل يوم اثنتي عشرة ألف تسبيحة يقول أسبح بقدر ذنبي اهـ

قال المنذري في الترغيب والترهيب ص ٥٠١ ج ١ في باب الصلاة على سيد
العالمين صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين من صلى على نبي يوم الف
صرة لم يميت حتى يرى مقعده من الجنة رواد أبو مخنف ابن شاهين اهـ وسكت
عن سنده .

فعلى ما ثبت عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه كيف عكن احصاء اثنتي
عشرة الف تسبيحة كل يوم بلا واسطة نحو سبعة والقاعدة المسماة اذا ثبت الشيء
ثبت بلوازمه .

وطى ماروي في الترغيب والترهيب في الحديث المرفوع وسكوت المؤلف
عن منعه هل يمكن بلا مشقة عدة الف صلاة في يوم بغير نحو حصا أو نوى .
قادماء فضيلة الاستاذ الالباني في سلسلته ان اخذ نحو السبحة للذاكرين
بدعة زعم زائد .

وهل يقال لنل أبي هريرة رضي الله تعالى عنه هو صاحب بدعة مع تقل
جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى رواية النواة او عقد نحو الخبط عن أبي
هريرة رضي الله تعالى عنه بطرق وان كانت ضعيفة مع أن فضيلة الاستاذ تقل
حديث سعد بن أبي وقاص عن أبي داود وسهكت عنه ابو داود وعن الترمذي
وتحسينه والدورقي والمخلص في الفوائد والحاكم وتصحيحه وموافقة الذهبي له وحكم
فضيلة الاستاذ بضعف هذه الطرق ضعيف لان هذه الروايات وان كانت ضعيفة
عنده بفلان وفلان فهي حسن لغيره عند المحدثين لان الضعف منجبة بتعدد
الطرق مع جواز العمل بالحديث الضعيف في الفضائل عند جمع من العلماء وكذا
لم يصيب الاستاذ بحكمه ببدعية نحو السبحة لان تعريف البدعة الاصطلاحية
لا يصدق عليه .


لتعريف الشئ وغيره لها بأنها ما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم من علم أو عمل أو حال
بتوهم شبهة واستحسان وجملة ديننا قويمًا وصراطنا مستقيمًا اهرد المختار ص ٥٨٦ ج ١
وهل يستحسن أحد من الآخذين للسبحة مجرد أخذها من غير قصد عدم الغا طفي
الذكر وهل يجعل مجرد أخذها دينًا قويمًا وصراطًا مستقيمًا بل يأخذها الذكر

تُحفظ عن الغلط في الذكر وإن يستوي ذكره في أيامه على قدر معلوم من صلواته
على سيد الخلق صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه واستغفاره وتسميته
ونهيله وتكبيره وتحميده كما صح عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه .

وإن أراد من البدعة مطلق ما لم يوجد في عهد صلى الله تعالى عليه وعلى آله
وصحبه وسلم فكل المسلمين مبتدعون إلا القليل .

مثلاً الأستاذ الالباني هل يوافق رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله
وصحبه وسلم في ملابسه وماأكله ونومه وجلسه وقعوده وخصومه في أخذه
المعاش لتطيمه اضماً مضاعفة على ما سمع

وهل ثبت شيء في الكتاب أو السنة أو الاجماع في جواز الاكل بالدين مع
ثبوت المكس قطعاً على ما تقدم في المسألة الاولى اللهم الا ان يكون الاكل بالدين
بالامطرار فعلى قدر الضرورة لا أن يشتري بالدين السيارة وان يبنى القصور
ويجمع حطام الدنيا لنحو قوله سبحانه وتعالى (ومن كان يريد حرث الدنيا فؤده
منها وماله في الآخرة من نصيب) الشورى آية ٢٠

وقوله الأستاذ الالباني وزيادة الحمى أو نحوها منكر على ما في حديث مسلم
من غير زيادة فيه ان المخالفة غير الزيادة أعما المنكر مخالفة الضعيف  وهنا زيادة
الضمايف المقوين بتعدد الطرق .

والاستاذ الالباني يستحسن الاذاعة في المسجد للحاجة فليكن السبحة من هذا
القسم للحفظ عن الغلط . .

أما التعليل بأن أخذي السبعة يلعبون بها في بعض الأحيان فلاذات يلعب بها في غير المساجد فما كان الجواب عن الإذات فهو الجواب عن لعب السبعة .
ولا شك أن الذكر بالأمر تأمل أفضل للحديث الواردة فيه .

ل جلال الدين السيوطي في فتاواه الحاوي في ص ٣ ج ٢ أخرج الترمذي والحاكم والطبراني من صفة رضي الله تعالى عنها قالت (دخل علي رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم وبين يدي أربعة آلاف نواة أصبح بين فقال ما هذا يا بنت حبي قلت أصبح بين قال قد أصبحت مذقت علي رأسك أكثر من هذا قلت علمي يا رسول الله قال قولي سبحان الله عدد ما خلق من شيء) صحيح وأخرج أبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصححه عن سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه أنه دخل مع النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم على امرأة وبين يديها نوى أو حصي تسبع فقال أخبرك بما هو بأيسر عليك من هذا وأفضل قولي سبحان الله عدد ما خلق في السماء سبحان الله عدد ما خلق في الأرض سبحان الله عدد ما بين ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالق الله أكبر مثل ذلك والحمد لله مثل ذلك ولا إله إلا الله مثل ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك وأخرج عبد الله ابن الإمام أحمد في زوائد الزهد عن طريق نعيم بن عمر بن أبي هريرة عن جده أبي هريرة أنه كان له خيط فيه ألفا عقدة فلا ينام حتى يسبح به قال بعض العلماء عقد التسبيح بالأمر تأمل أفضل من السبعة الحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنها ولكن يقال أن المسبح أن أمن

من الضلع كان عقده بالأشمل أفضل والا فالسبعة أولى وقد اتخذ السبعة سادات
 يشار اليهم ويؤخذ عنهم ويعتمد عليهم كأبي هريرة رضي الله تعالى عنه كان له
 خيط فيه الفة عقدة فكان لا ينام حتى يسبح به اثنتي عشرة الف تسبيحة قاله عكرمة
 فضيلة الاستاذ يحسن أثر عبد الله بن سيدان في جواز الجمعة قبل الزوال
 والعلامة ابن الهمام يقول في شرح الهداية في باب الجمعة اتفقوا على ضعفه وكذا
 يصحح أثر عبد الله بن مسلمة وهو ممن تغير لما كبر ويستدل بهما على جواز الجمعة قبل
 الزوال وبرائة ذمة المكلفين بأدائها بعد الزوال جزم قطعاً وأدائها قبل الزوال فيه
 شبهة لا اختلاف العلماء فيه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه
 وسلم من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه أو كما قال ودع ما يريبك الى
 ما لا يريبك فكيف يستدل فضيلة الاستاذ بمن تكلم وضعف في أداء الفرض القطعي
 ويرد تحسين الترمذي وتصحيح الحاكم وروايات أخر في السبعة واستعمالها في
 الفضائل أمكذا الانصاف والقيام بالحق وفي استعمال نحو السبعة خروج الى اليقين
 لمن له أذكار في اليوم والليلة انتهى والله أعلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيد الاولين
والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المسألة الثامنة

في عدم لزوم الدم بمجرد التجاوز عن الميقات

ولو عاد بعد ما ابتداء الطواف واستلم الحجر لا يسقط عنه الدم بالاتفاق ولو
عاد اليه قبل الاحرام يسقط عنه بالاتفاق القدوري هداية ص ٢٨٦ ج ٢ فتح القدير
من باب مجاوزة الوقت بغير احرام .

ثم تحقيق ما تقع عليه اسم الجنابة أمران البيت والاحرام لا الميقات فانه لم
يجب الاحرام منه الا لتعظيم غيره فالحاصل أنه اوجب تعظيم البيت بالاحرام من
المكان الذي عينه فاذا لم يحرم منه كان غللاً بتعظيمه على الوجه الذي أوجبه فيكون
جناية على البيت وتقصاً في الاحرام لأنه لما وجب عليه أن ينشئه من المكان الاقصى
فلم يفعل فقد أوجده ناقصاً اه فتح القدير ص ٢٨٥ ج ٢

آفاق مسلم بالغ يريد الحج ولو تفلأ أو العمرة فلو لم يرد واحداً منها لا يجب
عليه دم بمجاوزة الميقات وان وجب عليه حج أو عمرة ان أراد دخول مكة أو الحرم
الدر المختار ص ٢٣١ ج ٢

(قوله يريد الحج أو العمرة) كذا قاله صدر الشريعة ونبهه صاحب الدر وابن كمال
باشا وليس بصحيح لما نذكره ومنشأه قول الهداية وهذا الذي ذكرنا أي من لزوم
الدم بالمجاوزة ان كان يريد الحج أو العمرة الخ رد المختار .

(قوله ليس بصحيح) ليس بصحيح لأن الفاضل المحشي السيد ابن عابد بن
رحمه الله تعالى لم يعمّن النظر في مطالعة الهداية بل منشؤه والله تعالى أعلم قول
التقديري ولو ما ذاك إليه قبل الإحرام يسقط الدم عنه بالاتفاق .

وبقوله يسقط بالاتفاق يندفع قول المتلا علي القاري أن القيد اتفاق
ويندفع أيضاً قول المحشي وغيره يجب الدم بمجرد التجاوز عن الميقات بحيث لا يسقط
الدم عن المجاوز وأن حج أو اعتقر بنية القضاء في وقت آخر بعد دخوله الحرم
وخروجه بلا إحرام وسقوطه في هذه الصورة متفق عليه عند أئمتنا الثلاثة .

فن ادعى وجوب الدم مطلقاً فعليه الثقل من أئمتنا الثلاثة لأن المدعين بالوجوب
مطلقاً مقلدون لا يجب تقليدهم ولا يجوز لهم قول مخالف للأئمة رحمهم الله تعالى .
قال في رسم المفتي ص ٢٤ إذا اتفق أئمتنا الثلاثة على جواب لم يجز المدول عنه
إلا لضرورة .

وعن الحافظ العيني في شرح الهداية وقد كان دليل المقلد قول من قلده لا غير اه
البريقة ص ١٣٧ ج ٢

الحكم والفتها بالقول المرجوح جهل وخرق للإجماع الدر المختار ص ٧٧ ج ١

(قوله بالقول المرجوح) كقول محمد مع وجود قول أبي يوسف رحمهما الله تعالى اذا لم يصحح أو يقوى وجهه .

وأولى من هذا بالبطلان الاقتناء بخلاف ظاهر الرواية اذا لم يصحح والاقتناء بالقول المرجوح عنه اهـ رد المختار .

ولو دخلها صراراً أي بغير احرام فعليه لكل دخول نسك حج أو عمرة بيان نسك وكذا لكل دخول دم مجاوزة ومن دم عدم وجوب الدم اذا لم يرد أحد النسكين كصاحب الايضاح شرح الاصلاح فانه يخالف لاطلاق الاصحاب بأن من جاوزه فأحرم يجب عليه دم المجاوزة ان لم يعد الى الميقات اهـ علي القاري ص ٦١ قوله ومن دم نسبة الوم حقيقة ترجع الى اقتناء الثلاثة ومن لم يوجبوه بمجرد التجاوز على ما تقدم وعلى ما يأتي .

وهذا الفقير يقول قوله لا إطلاق الاصحاب الخ فيه أنهم لم يطلقوا بل قيدوا وجوب الدم بأربعة أشياء الاول التجاوز عن الميقات بغير احرام الثاني الاحرام من داخل الميقات الثالث عدم الود الى الميقات والرابع كما في الهداية الشروع في الطواف باستلام الحجر فأين إطلاق الاصحاب .

والمعجب من مثل ملا علي القاري كيف لم ينتبه بهذه القيود والشروط . فقوله للاطلاق الاصحاب بأن من جاوزه فأحرم الخ ينقض مداه وهو وجوب الدم بمجرد التجاوز بل وجود الدم مشروط بالشرائط المتقدمة فاذا فقد الشروط ولو واحد منها فأين الشروط .

لقول القدوري ولو ماد اليه قبل الاحرام يسقط بالاتفاق أي عند ائمتنا
الثلاثة وزفر رحمهم الله تعالى قال في ارشاد الساري ص ١٩٠ ولا وجود للمشروط
قبل وجود الشرط .

وتنبه صاحب شرح الوقاية بهذه القيود فقال والقيود اتفاق فيبدل المسألة وقوله
هذا منقوض بقول القدوري ولو ماد اليه قبل الاحرام يسقط بالاتفاق فالقيود
احترازي جزماً .

وفي فتح القدير ص ١٣٣ ج ٢ عن ابن عباس رضي الله تعالى عنها مرفوعاً
وموقوفاً لا يجاوز الوقت الا باحرام وما في معناه برواية ابن أبي شيبه والطبراني
والشافعي واسحق بن راهويه رحمهم الله تعالى وليس فيها ومن جاوزه بنى احرام
فعلية .

الا في رواية عن ابن عباس رضي الله تعالى عنها أنه قال اذا جاوز الوقت فلم
يحرم حتى دخل مكة رجع الى الوقت وان خشي أن يرجع الى الوقت فانه يحرم ويهرق
دماً ففيه وجوب الدم مقيد بالاحرام من داخل الميقات .

فهذا العاجز أمسك عن القول بوجوب الدم بطلاق التجاوز خوفاً عن الزيادة
في الدين بنير دليل على الوجوب وهل القول به سهل والواجب من أحكام الاسلام
مانبت بالدليل المشهور .

والائمة متفقون بدم وجوب الدم على المجاوز الذي خرج الى الميقات بنير
احرام من داخل الميقات وهم متفقون على عصيانه وارتكابه الحرام وعلى وجوب
أحد النسكين عليه حج أو عمرة

فمن قال بوجوب الدم بمطلق التجاوز عن الميقات فقد خالف الرواية .
فهؤلاء العلماء القائلون بوجوب الدم بمطلق التجاوز ولا يسقط بحال لم ينقلوا
كلمة عن صاحب المذهب موافقة لمداوم .

وليس كل خلاف جاء معتبراً الا خلافاً له حظ من النظر

قال ابن رشد رحمه الله تعالى في البداية من باب شروط الاحرام ما حاصله الميقات
ليس من الذمك الذي يجب الدم بالتجاوز عنه بغير احرام عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى عنه والله تعالى أعلم .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد الأولين
والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المسألة التاسعة

في سرد أحاديث دالة على جواز أربع ركعات بسلام واحد

عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كانت صلى الله تعالى عليه وعلى آله
وصحبه وسلم يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي أربعاً فلا تسأل
عن حسنهن وطولهن ثم يصلي الوتر ثلاثاً صحيح البخاري في التهجد ص ١٥٤ وصحيح
مسلم ص ٢٨٨

وللبخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى
آله وصحبه وسلم كان لا يدمع أربعاً قبل الظهر ص ١٥٢ ج ١
ولمسلم عنها مرفوعاً كانت يصلي في بيتي قبل الظهر أربعاً ٢٥٢/ج ١
وله عن أم حبيبة رضي الله تعالى عنها مرفوعاً من صلى اثنتي عشرة ركعة في
يوم وإيلة بني له بيت في الجنة وزاد الترمذي فيه ص ٥٦ ج ١ وصححه أربعاً
قبل الظهر وركعتين بعدها الحديث .

وله وصححه عنها مرفوعاً من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله تعالى على النار رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي من رواية القاسم أبي عبد الرحمن صاحب أبي أمامة عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة رضي الله تعالى عنها وقال الترمذي حديث حسن صحيح وفي رواية النسائي فتس وجهه النار أبداً .

وروي عن أبي أبوب رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم قال أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لمن أبواب السماء رواه أبو داود واللفظ له وابن ماجه وفي أسنادهما احتمال التحسين . الترغيب
ص ٣٩٩

ورواه الطبراني في الكبير والاولسط ولفظه قال لما نزل رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم علي رأيت بديماً أربعاً قبل الظهر وقال انه اذا زالت الشمس فتحت أبواب السماء فلا يفتق منها باب حتى تسلي الظهر فأنا أحب أن يرفع لي في تلك الساعة خير .

وروي عن البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم قال من صلى قبل الظهر أربع ركعات كأنما تهجد بهن من ليلته ومن صلاه بعد العشاء كأنه من ليلة القدر رواه الطبراني في الاولسط . وعن عبد الرحمن ابن حميد عن أبيه عن جده رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم قال صلاة المهجير مثل صلاة الليل قال الراوي فسألت عبد الرحمن بن حميد عن المهجير فقال اذا زالت

الشمس رواه الطبراني في الكبير وفي سننه ابن وجد عبد الرحمن هذا هو عبد الرحمن
ابن عوف رضي الله تعالى عنه الترغيب والترهيب ص ٤٠١

وفي الكبير من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه
وعلى آله وصحبه وسلم قال من صلى المشاء الآخرة في جماعة وصلى أربع ركعات
قبل أن يخرج من المسجد كان كعدل ليلة القدر وفي الباب أحاديث أن النبي صلى
الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم كان إذا صلى المشاء فرجع إلى بيته صلى
أربع ركعات الترغيب والترهيب ص ٤٠٦

وأخرج الترمذي والنسائي عن ابن المبارك قال حدثنا الليث ابن سعد ثنا عبد ربه
ابن سعيد عن عمران بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع عن ربيعة بن الحارث عن
الفضل بن عباس رضي الله تعالى عنها قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى
آله وصحبه وسلم الصلاة متى متى تشهد في كل ركعتين وأخرج أبو داود
والنسائي وابن ماجه عن شعبة قال سمعت عبد ربه بن سعيد يحدث عن أنس عن
أبي أنس عن عبد الله بن نافع بن العيص أنه قال فذكره .

ونقل الترمذي عن البخاري أن شعبة أخطأ في سند هذا الحديث في مواضع
وحديث الليث أضع من حديث شعبة انتهى نصب الراية ص ١٤٥ ج ٣

رواية الترمذي في باب التخشع في كتاب الصلاة ص ٥٣ في المطبع الاحدي
ص ١٤٥ ج ٢

وان كان الامام البخاري أعلم بهذا الحديث فيحصل أن شعبة رواه كذلك
بلا خطأ .

والامام البخاري والامام الترمذي لم يقطعا الحديث بل مال الامام البخاري
حديث البيت اصح من حديث شعبة وسكتا فالحديث يصالح الجميع بألف معنى
الصلاة متى متى بالشهد في كل ركعتين وان روي عن عبد الله بن عمر رضي الله
تعالى عنها حين سئل عن معنى متى متى ان تسلم في كل ركعتين.

وفي لفظ الحديث فسر الشارع صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم
معنى متى متى بالشهد في كل ركعتين.

وتأويل الاحاديث السابقة الواردة في الاربع بتسليمة خروج عن الظاهر بل
ظاهرها أربع ركعات بسلام واحد وقعدتين والله تعالى أعلم.

وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

﴿ انتهى ﴾

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٣	المسائل التسع	١٢	في تفسير العام الوارد على سبب خاص
	عدم جواز الاستئجار على الاذان والحج	١٢	لا يمكن أن تعارض الفروع الجزئية
	الخ		الاصول الكلية
٣	استحسان بعض المشايخ على تعليم القرآن	١٣	تفسير من كان يريد حرث الآخرة نخ
٤	كرامة اتخاذ الطعام للميت في اليوم الاول نخ	١٣	حديث من عمل عمل الآخرة للدنيا
٤	هذه الافعال كلها للرباء والسعة نخ	١٤	والرد على استدلال المجوزين لأخذ
٤	وهي بدعة مستقبحة والدليل على الكراهة		الاجرة على التلاوة من الكتب
٤	القراءة بشيء من الدنيا لا يجوز		الضعيفة
٥	بيان امور مبتدعة	١٦	والفرق الضالة انما ضلوا لأخذهم طرفاً
٥	حل الاجرة في الحديث على الرقية		من الادلة نخ
٥	دلالة الادلة الاربعة على عدم الجواز نخ	١٦	العبارة بعموم اللفظ ليس عاماً
٦	وبنوع القارئ للدنيا والآخذ والمعطي	١٧	المسألة الثانية في تحقيق مسح الخفين
	آثان		والجوربين والتعليل
٦	دليل المقلد هو قول من قلده لا غير	١٨	تضعيف النقاد زيادة الجوربين
٦	الحكم والفتيا بالمرجوح جهل وخرق	١٩	قول النووي كل واحد من هؤلاء لو
	الاجماع		انفرد يقدم على الترمذي
٧	الاخذ بالرقية نخ وحمل حديث الحق	٢١	شروط الأئمة في المسح على الجوربين ان
	ما أخذتم على الرقية		يتمسك على الساق من غير ربط وان
٧	الحظر والاباحة اذا اجتمعما التخريم أولى		يكون ثخين
	في صحيح البخاري	٢٢	احاديث مسح التعليل ومنها
٨	باب انم من رآى بالقرآن أو تأكل به	٢٥	المسألة الثالثة اثبات السنة القبلية للجمعة
	أو فجر به	٢٦	تأويل الحافظ ابن القيم اثر ابن عمر
٩	احاديث منع الاكل بالقرآن		وابن عباس رضي الله تعالى عنها
			والجواب عنه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٦	الامام احمد كان يصلي بعد الزوال ركعتين أو أربعاً يوم الجمعة	٣٤	ترجمة وكيع بن الجراح رحمه الله تعالى
٢٧	تأويل الحافظ هذه الرواية والجواب عنه	٣٥	ترجمة سفیان رحمه الله تعالى
٢٨	امر ابن مسعود بالأربعة قبل الجمعة وذهابه مثل ابن المبارك وسفيان الى السنة القبلية للجمعة	٣٦	والغرض الاصل بما تقدم
	وابن عمر كان يصلي أربعاً بسند صحيح	٣٨	المسألة الخامسة في تسوية الصفوف وانماها
	رواية علي رضي الله تعالى عنه عن النبي عليه الصلاة والسلام بسند جيد		كرهية الشروع في صف قبل اتمام الصف الاول
٣٠	حديث مامن صلاة مكتوبة إلا وبين يديها ركعتان ورواته ثقات		هذا الفعل مفوت للتضعيف
٣١	المسألة الرابعة :		اشارة الحديث الى تقويت التضعيف
	في تحقيق رفع اليدين في الركوع وتركه	٣٩	عدم فساد صلاة المصلي بتوسيع المحل للداخل ويجذب آخر له الخ .
٣١	اقرار الامام البخاري ان لتارك الركن الرافع احاديث كثيرة وانها حق وان اسانيدها	٤٠	المسألة السادسة في تحقيق محل وضع اليدين في القيام في الصلاة
	واسانيد الرفع سواء في اصل الصحة	٤١	كرهية جعلها على الصدر زيادة على الصدر وهم مؤمل .
٣٢	قول الامام الاوزاعي ذلك الامر الاول انما يؤخذ بالآخر فالآخر الامام البخاري حين عدد الرافعين ما عدد	٤٢	لم يصح هذه الزيادة الحافظ والنووي ولا ابن خزيمة وتصحيح الشوكاني هذه الزيادة لم يقل بها الحافظ ولا النووي ولا غيرها .
	الخلفاء الاربعة فيما سوى التعرصة	٤٣	ترجمة مؤمل بن اسمعيل
	حكم حديثين مختلفين تشدد الى ابي بكر رضي الله تعالى عنه في الاتباع	٤٤	المسألة السابعة في تحقيق استعمال نحو السبعة للذكر
٣٣	الجواب عن رواية البيهقي وما زالت تلك صلاته صلى الله عليه وسلم وموضوعيتها	٤٥	وزعم انها بدعة زائد لان تعريف البدعة الاصطلاحية لا يصدق على نحو السبعة
	رواية مجاهد عن ابن عمر رضي الله تعالى عنها عدم رفعه برواية صحيحة	٤٥	تعريف البدعة الاصطلاحية
		٤٧	ما ورد في أخذ نحو السبعة من الحديث

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	والاثر والقرض من أخذ نحو السبعة للامن عن الغلط في الذكر	٥٠	الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للاجماع
٤٨	كالاذاعة في المساجد للعاجلة	٥١	نسبة اليوم حقيقة ترجع الى اثمتنا
٤٩	المسألة الثامنة عدم لزوم الدم بمجرد التجاوز عن الميقات	٥٣	شروط لزوم الدم بالتجاوز
٥٠	الجواب عن الاقوال بوجوب الدم بمجرد التجاوز .	٥٤	المدعون بالوجوب لم ينقلوا عن صاحب الذنب كلمة تدل على مدعاهم
٥٠	المدعون بالوجوب بمجرد التجاوز مقلدون لا يجب تقليدهم		المسألة التاسعة في سرد احاديث دالة على جواز اربع ركعات بسلام واحد
٥٠	دليل المتلد قول من قلده لاغير		معنى منى منى التشهد في كل ركعتين

